

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناوين	الامتدادات المخصصة (دج)
03 - 33	القسم الثالث الموظفون - التكاليف الاجتماعية	
	الإدارة المركزية - الضمان الاجتماعي.....	17.537.000
	مجموع القسم الثالث	17.537.000
	مجموع العنوان الثالث	87.683.000
	مجموع الفرع الجزئي الأول	87.683.000
	مجموع الفرع الأول	87.683.000
	مجموع الامتدادات المخصصة لوزير الاتصال.....	87.683.000

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 04 المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 8 يناير سنة 1991 والمتضمن تنظيم مهنة المحاماة،

- وبمقتضى القانون رقم 98 - 02 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 الموافق 30 مايو سنة 1998 والمتعلق بالمحاكم الإدارية،

- وبمقتضى القانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 - 244 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 2 سبتمبر سنة 2001 الذي يحدد مبلغ المكافأة المالية التي يتقاضاها المحامي المكلف بالمساعدة القضائية وشروط وكيفية منحها،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 29 مكرر من الأمر رقم 71 - 57 المؤرخ في 5 غشت سنة 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفية دفع أتعاب المحامي المعين في إطار المساعدة القضائية.

المادة 2 : يتقاضى المحامي المعين في إطار المساعدة القضائية أتعابا حسب طبيعة النزاع والجهة القضائية المختصة.

مرسوم تنفيذي رقم 11 - 375 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1432 الموافق 12 نوفمبر سنة 2011، يحدد شروط وكيفية دفع أتعاب المحامي المعين في إطار المساعدة القضائية.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير العدل، حافظ الأختام،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 35-3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 98 - 01 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 الموافق 30 مايو سنة 1998 والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 05 - 11 المؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 17 يوليو سنة 2005 والمتعلق بالتنظيم القضائي،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 11 - 12 المؤرخ في 24 شعبان عام 1432 الموافق 26 يوليو سنة 2011 الذي يحدد تنظيم المحكمة العليا وعملها واختصاصاتها،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 71 - 57 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1391 الموافق 5 غشت سنة 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 29 مكرر منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

- عدد ونوع القضايا المعينين فيها،
- عدد القضايا التي تعالج مسائل متشابهة.
- المادة 7 :** ترفق القائمة المذكورة في المادة 6 أعلاه بالوثائق الآتية :
- نسخة من الأحكام أو القرارات الصادرة في القضايا التي عينوا فيها،
- نسخة مسجلة من عريضة الطعن بالنقض أو من مذكرة الرد إذا تعلق الأمر بالمساعدة القضائية أمام المحكمة العليا،
- ما يثبت تنقل المحامي على مسافة تساوي 300 كلم أو تزيد عنها من مقر الجهة القضائية المختصة.
- المادة 8 :** يتولى الأمر بالصرف للجهة القضائية المعنية دفع الأتعاب المستحقة للمحامي.
- المادة 9 :** تقتطع الأتعاب المنصوص عليها في هذا المرسوم من ميزانية تسيير وزارة العدل.
- المادة 10 :** تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01 - 244 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 2 سبتمبر سنة 2001 الذي يحدد مبلغ المكافأة المالية التي يتقاضاها المحامي المكلف بالمساعدة القضائية وشروط وكيفيات منحها.
- المادة 11 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- حرر بالجزائر في 16 ذي الحجة عام 1432 الموافق 12 نوفمبر سنة 2011.

أحمد أويحيى

تحدد الأتعاب المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة في ملحق هذا المرسوم.

المادة 3 : تضاعف الأتعاب المنصوص عليها في هذا المرسوم، إذا تنقل المحامي على مسافة تساوي 300 كلم أو تزيد عنها من مقر الجهة القضائية المختصة.

المادة 4 : تخفض أتعاب المحامي المنصوص عليها في هذا المرسوم بنسبة 30%، إذا تعلق الأمر بمجموعة من القضايا تعالج مسائل متشابهة.

يقصد بالمسائل المتشابهة القضايا التي تتناول نزاعات ذات نفس الوقائع والإدعاءات والطلبات.

المادة 5 : إذا تم استخلاف المحامي أثناء سير الاجراءات، لأعدار مشروعة، تقسم الأتعاب بين المحامين (2) حسب مساهمة كل منهما.

وفي حالة عدم الاتفاق، يحدد النقيب الجهوي للمحامين، أتعاب كل واحد منهما.

إذا كان المحاميان لا ينتميان إلى نفس المنظمة الجهوية، يتولى نقيباً المنظمين الجهويتين المعنيتين تحديد أتعاب كل منهما بصفة مشتركة.

المادة 6 : تتولى المنظمات الجهوية للمحامين إعداد قائمة المحامين المعينين في إطار المساعدة القضائية وتبلغها دورياً إلى النيابة العامة أو محافظة الدولة المختصة إقليمياً للتأشير عليها.

تتضمن القائمة البيانات الآتية :

- اسم ولقب ومقر الإقامة المهنية للمحامين،

الملحق

قيمة الأتعاب	الجهة القضائية	طبيعة النزاع
10.000 دج	المحكمة	قضايا مدنية
12.000 دج		قضايا عقارية
10.000 دج		قضايا الأحوال الشخصية
12.000 دج		قضايا تجارية وبحرية
9.000 دج		قضايا استعجالية
10.000 دج		قضايا اجتماعية
12.000 دج		قضايا الجرح
7.000 دج		قضايا المخالفات
11.000 دج		قضايا الأحداث
6.000 دج		الإجراءات الولائية والتحفظية

الملحق (الملحق)

قيمة الأتعاب	الجهة القضائية	طبيعة النزاع
14.000 دج	المحكمة الإدارية	قضايا إدارية
12.000 دج	المجلس القضائي	قضايا مدنية
14.000 دج		قضايا عقارية
12.000 دج		قضايا الأحوال الشخصية
14.000 دج		قضايا تجارية وبحرية
10.000 دج		قضايا استعجالية
11.000 دج		قضايا اجتماعية
14.000 دج		قضايا جزائية
12.000 دج		قضايا الأحداث
25.000 دج	محكمة الجنايات	قضايا جنائية
25.000 دج	المحكمة العليا	قضايا المحكمة العليا
25.000 دج	مجلس الدولة	قضايا مجلس الدولة
25.000 دج	محكمة التنازع	قضايا محكمة التنازع

مراسيم فردية

سنة 2011 تنهى مهام السيد خلاف ريغي،
بصفته مديرا للثقافة في ولاية خنشلة، لتكليفه
بوظيفة أخرى.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1432
الموافق 23 أكتوبر سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام
بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
بقسنطينة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 ذي القعدة
عام 1432 الموافق 23 أكتوبر سنة 2011 تنهى مهام
السيدين الآتي اسماهما بجامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية بقسنطينة، لتكليف كل منهما
بوظيفة أخرى :

مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1432
الموافق 23 أكتوبر سنة 2011، يتضمن إنهاء
مهام مدير الأشغال العمومية في ولاية
سوق أهراس.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 ذي القعدة
عام 1432 الموافق 23 أكتوبر سنة 2011 تنهى مهام السيد
الطاهر وغان، بصفته مديرا للأشغال العمومية
في ولاية سوق أهراس، لتكليفه بوظيفة أخرى.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1432
الموافق 23 أكتوبر سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام
مدير الثقافة في ولاية خنشلة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 25
ذي القعدة عام 1432 الموافق 23 أكتوبر